http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1550) السنة السادسة - الأحد (5) تموز 2009

استضافته (المدى) في ورشة (نحاور) الدورية

اللواء الركن عبد الكريم خلف

أكد المتحدث باسم وزارة الداخلية ومدير مركز العمليات الوطني اللواء الركن عبد الكريم خلف على أن الوزارة لديها الآن شرطي لكل (١٣٢) مواطناً، في حين أن المعيار الدولي السائد هو شرطي واحد لكل (٧٥٠) مواطناً وان أجهزتها الأمنية المختلفة قد فككت (٦٠) ألف عبوة ناسفة وسيارة مفخخة، وتم اكتشاف ومعالجة ٧٨ط من حجم الجرائم.

جاء ذلك خلال استضافته في ورشة (نحاور) التي تنظمها مؤسسة (المدى) للإعلام والثقافة والفنون، بداية قال اللواء:

- استلمنا الوزارة في ٢٠٠٦/٦/٨ وكان أمامها ملفات عديدة وتحديات خطيرة جداً، وأول هذه التحديات أنها كانت مادة اعلامية دسمة، وكانت تتعرض الى (٧٠٠) ساعة اعلامية، فضلاً عن الانتقادات الموجعة، وكانت تسمى "وزارة المليشيات" وآخرون وصفوها بأنها متعددة الطوابق وكل طابق فيها تديره دولة من دول الجوار والموظفون فيها ينتابهم القلق حينما يتوجهون الى واجباتهم اليومية اذ اختلطت الأوراق، ولم تعد هناك رؤية ستراتيجية لقيادة الوزارة والحدود مباحة لجميع من يروم العبث بالأمن الوطني، لاسيما وان التنظيم المؤسساتي معطل بالكامل وكل من يأتي الى الوزارة بأية صفة من صفات المسؤولية، وينبغي وضع هيكلية ملائمة لعمله، فأنه يفعل ذلك من دون الرجوع الى الوزارة وكانت الرؤية آنذاك ترتكز على إنشاء ثلاث مؤسسات تضم مجلس الوزارة ومجلس إدارتها ومجلس العمليات من أجل بلورة رأي جماعي لقيادتها بغية أن تنهض هذه المؤسسات بواجباتها، ووضعت ستراتيجية خاصة بالوزارة تم إقرارها من قبل مجلس النواب...

عبد الكريم خلف يروي حقيقة الحرب الاهلية في العراق قبل ثلاث سنوات

◆ منع الاعلاميين والصحفيين إجراء غير قانوني ويخالف الدستور ◆

بغداد / شاكر المياح

... وكان التحدي الأكبر يكمن في الحدود التي كانت ما تزال مشرعة الأبواب يجتازها كل من هب ودب، إذ كان لدينا (١٧٣) مخفراً مدمراً وعدد قليل من القوات التي تفتقر الى وسائل القيادة والسيطرة ولا اتصالات أو آليات ولا أسلحة ولم تكن قوات الحدود سوى "أسرى" بنايات موزعين هنا وهناك وإذا ما كلفوا بجهد وعمل يجري على الحدود فغالباً ما يكون الفشل حليفهم بدأنا بإعادة هيكل الوزارة ووضعنا (١٥) مشروع قانون للوزارة وبمختلف الاتجاهات، وكان أول هذه المشاريع هو القانون رقم (١٤) (قانون العقوبات) ومشروع (١٥) قانون أصول المحاكمات الجزائية وتشكيل محاكم الوزارة، ومن ثم انطلقنا للتفكير بإعادة وضع القوات وبدأنا بالحدود فأنشأنا (٧٥٠) مخفراً ويعد هذا رقماً إعجازياً لدولة مثل العراق وخلال سنتين ونصف وصلت قوة أفواج الحدود الى (٤٠) ألف رجل مزودين بأحدث المنظومات والتقنيات العالمية وأجهزة (الفايس) الخاصة بالحدود والتدقيق في هويات الأشخاص ومعدات أخرى بتقنية حديثة ومتطورة كتلك التي تفحص "بؤبؤ العين) والطبعة العشرية وقاعدة معلومات عن المجرمين التي تم نقلها من الوزارة الى المخافر الحدودية، أصبحت المسافة الآن بين مخفر وآخر (١,٥) كم بعدما كانت ٢٠-٢٥كم وهذا تطور مذهل نفخر به وما زلنا مستمرين في العمل للارتقاء بمستويات أداء القطعات وتمت تغطية حدودنا مع خمس من أصل ست من دول الجوار ودولة أخرى هي الآن ضمن مدى الرؤية مع بعض المخافر، والعمل جار حتى هذه اللحظة لاستكمال التغطية.

استبدال القادة

ويوضح: أنجزنا الهيكليات التي أرسلت الذبذبات لترتيب إعادة تنظيم مؤسسات الوزارة، وواجهنا تحدياً آخر لا يقل خطورة هو اختيار القادة، إذ تم استبدال ٩٠٪ من قادة الوزارة السابقين وكان الاختيار على أساس الكفاءة والمهنية والتاريخ المهني، فمن دون قائد كفوء ليست هناك قطعات كفوءة وعالية الأداء، والوزارة مضت في هذا المنحى وقطعت شوطاً كبيراً فيه برغم الضغوط التي تعرضت لها من جهات مختلفة، وبعد أربعة أشهر من تسلم الوزارة اكتشفنا بأن هناك منتسبين يقومون بأعمال إجرامية بعجلات وأسلحة وزارة الداخلية ومن داخلها، وكان عدد هؤلاء يربو على (٤٠٠) منتسب تم اعتقالهم جميعاً ومن دون تباطؤ وتقديمهم الى المحاكم المختصة بعد صدور الاوامر بطردهم من مؤسسات الوزارة، جرى هذا على خلفية حادث خطف بسيارات الوزارة وعلى الفور صدر الأمر بمطاردة المجرمين وإلقاء القبض عليهم بعدها بدأت عملية تطهير الوزارة وشملت (٦٤) ألف منتسب، وهذا الرقم يمثل ضعف عدد الشرطة في تايلند.

ويتساءل: هل يعقل أن في العراق نصف مليون رجل يغطون مساحته بالكامل ولا يتلقون أي تدريب؟، ولهذا أنشأنا (٢٧) مؤسسة تدريبية منها ثلاث مؤسسات بالتعاون مع حلف "الناتو" تقدم للمنتسبين الخبرات العلمية ولا يمكن لأي دولة في الشرق الأوسط أن ترتقي الى مستوياتها، وجرى بناء مدينة كاملة للتدريب حينما يروم المرء التجوال فيها والإطلاع على منشآتها يحتاج الى سيارة نظراً لسعتها، فضلاً عن الأكاديميات المختصة بالتدريب، ووضعنا برامجها بالتنسيق مع "الناتو" وتوفير جميع أدوات ومعدات ووسائل التدريب الراقي ذات التقنيات المتطورة التي وضعت لخدمة وزارة الداخلية وستستكمل هذه البرامج في نهاية عام ٢٠١١ بعد ان نكون قد هيأنا العديد من الملاكات التي تستطيع العمل عليها ولدينا الآن كادر عراقي في "الناتو" يشتغل على العملية التدريبية، وكان الهم الأكبر يكمن في كيفية إيقاف الأعمال الإجرامية والإرهابية، ففي عام ٢٠٠٦ حدث تدهور خطير في الوضع الأمني، حينما دخلنا في اتون حرب أهلية حقيقية فوصل الامر الى حد إننا غرقنا فيها، ففي بغداد لوحدها كانت هناك (١٨,٢٠٠) الف جثة منذ شباط وحتى شهر كانون الاول من العام نفسه، وفي المحافظات ضعف هذا الرقم ما عدا الجرحى والمعاقين والمهجرين، وبتقديري الشخصي لا يوجد جهاز أمني في العالم بأسره يتحمل مثل هذه الضغوط في تلك الظروف الصعبة.

القوة البشرية

وأشار الى ان الوزارة وضمن ستراتيجيتها لابد لها من العودة الى التخصص ولدينا الآن مؤسسات تخصصية مهمة تستهدف الجريمة بكل أشكالها، ومن الخبرات ما يكفي لأن نجعل هذه المؤسسات تعمل حتى ولو بالحد الأدنى.. كنا بحاجة الى (١٢٠٠) بناية وكذلك الى المكاتب وأشخاص يمتلكون الخبرة في هذا المجال.

وفي ٢٠٠٦/١٠/١٥ عقدنا مؤتمراً سميناه (استثمار موارد القوة البشرية) استقدمنا اليه خبراء أجانب وأرسلنا ضباطاً أكفاء جالوا في دول عربية وأوروبية للإطلاع على أحدث أساليب العمل الأمني وتوصلنا الى قرار أن يكون العراق رقماً جديداً وحالة جديدة وان يكون لدينا شرطي لكل (١٣٢) مواطناً عراقياً والمعيار العالمي في هذا الجانب هو شرطي واحد لكل (٧٥٠) مواطناً، وهناك دول معينة فيها شرطي لكل (٥٠٠) شخص وفق حسابات تتعلق بالضغط الحاصل نتيجة الأعمال الإرهابية وحجمها لانها اذا كانت تشكل ١٠٠٪ في عموم الكرة الأرضية منها ٧٢٪ في العراق لوحده فمعناه أن مجمل العمليات الإرهابية في العالم تحدث في العراق، وهذا يعني أن الحرب العالمية على الإرهاب تجري في العراق، لوحدها وزارة الداخلية العراقية وأجهزتها الأمنية فككت (٦٠) ألف عبوة ناسفة وسيارة مفخخة، هذا جهد هائل لم يأت من الفراغ، بل من تراكم الخبرة لدى المؤسسة الأمنية العراقية، وهناك مقولة مفادها أن أول سطر دون لوصف الخبرة كتب بالدم، حجم الجرائم بعد استكمال مؤسساتنا الأمنية التي تم اكتشافها ومعالجتها ٧٨٪، في السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٨ كان حجم الجرائم المسجلة في جميع أنحاء العراق (٢٠٨٥١١) المكتشف منها (١٦١٨٤٦) جريمة تمت معالجتها والقينا القبض على (١٩٣٩٣) إرهابياً (١٤٠٢) منهم صدرت بحقهم أحكام قضائية وقتلت الشرطة العراقية (٥٥٧) إرهابياً.

اتفاقية صوفا

وبشأن حقوق الإنسان شكلنا ثلاث لجان، الأولى في عام ٢٠٠٦ أدانت (٥٧) ضابطاً ومنتسباً بينهم قادة في وزارة الداخلية وبرتب كبيرة، وفي عام ٢٠٠٧ تمت إدانة (٣٠) و(٣٩) في عام ٢٠٠٨ و(٤٨) آخرين في عام ٢٠٠٩، وضمن ملف خاص بدائرة المفتش العام تمت إدانة (٤٤) من الضباط والمنتسبين منهم (٢٠) متهمون بتنفيذ أوامر قبض بحق مجرمين من دون الرجوع الى القاضي، وتمت إحالتهم الى المحاكم بموجب المادة (٣٣٣)، اما ما أثير من ضجة مؤخراً بشأن انتهاك حقوق الإنسان من قبل بعض دوائر الوزارة فأهدافها معروفة وهو جزء من الحملة الإعلامية على الوزارة التي بدأت في عام ٢٠٠٦، وخلال قيام لواء "الذئب" بأداء مهامه القتالية حدثت بعض الخروقات لحقوق الإنسان وتم إلقاء القبض على (٥٧) من منتسبيه الذين أحيلوا الى القضاء.

بعد ذلك تحدث عن اتفاقية صوفا قائلاً:

- باعتباري سكرتير اللجنة العليا لسحب القوات الأمريكية كنت مسؤولاً عن ثمانية ملفات برئاسة وزير الداخلية تشمل: السيطرة على الأجواء والترددات ولجنة المطالبات بالولاية القضائية والتعرفة الكمركية والطائرات والتراخيص ودخول وخروج الأشخاص، في مجال التردد توصلنا الى أكثر من ٨٠٪ وأتوقع أن يقفل هذا الملف في الشهرين المقبلين.

وفي مجال السماح للأشخاص بالدخول والخروج والتجوال في داخل العراق فأن المتعاقدين مع وزارة الدفاع لهم وضعهم الخاص ويتم التعامل معهم على وفق آلية محددة وفي أمكنة محددة لأن الجيش يتمتع بسرية في ترتيب أوضاع الذين لهم الحق في الدخول والخروج من والى معسكراتهم، وفي خارج هذه المعسكرات يكون التعامل معهم على وفق القانون، اما في داخلها فهذا يخضع لإجراءات الأمن العسكري وجميع المواطنين الأمريكيين ورعايا الاتحاد الأوروبي تسري عليهم أحكام القانون العراقي، اما فيما يخص وزارة التجارة فليس هناك ما يقلق سوى قضية الممنوعات وعدم السماح بدخولها الى العراق، اما المواد الأخرى فلا تخضع لقانون الضرائب ومن دون تعرفة كمركية، اما فيما يخص الأجواء العراقية فلدى وزارة النقل ملاكات خاصة بكل مطار من المطارات العراقية ومنافذنا الحدودية لتسلم هذا الملف وكل ما يتعلق بالجهد الجوي المدني وما يتعلق بحركة الطائرات والمركبات الجوية.

الولاية القضائية

اما لجنة المعسكرات التي يرأسها مدير مكتب دولة رئيس الوزراء وبإشراف وزير الداخلية فقد باشرت بتسلم المعسكرات الواقعة في داخل المدن، اما لجنة المطالبات التي يرأسها وزير العدل فقد افتتحت مكاتب لها في جميع المحافظات وهي معنية بالنظر في طلبات المتضررين جراء العمليات الحربية وعن طريقها يتم دفع التعويضات من الجانب الأمريكي للمواطنين المتضررين والمبلغ المرصود لها يقدر بـ(٩٠) مليون دولار.

وفي الولاية القضائية لا يسمح للجانب الأمريكي باعتقال أي عراقي الا بقرار من قاضي التحقيق وبموافقة لجنة العمليات التي يرأسها وزير الدفاع على أن يسلم العراقي خلال (٢٤) ساعة الى الجانب العراقي ولا يسمح للأمريكان بالاحتفاظ به أكثر من هذا الوقت، هذه معظم بنود الاتفاقية، اما في جانب العمليات فأن وزارتي الدفاع والداخلية عقدتا سلسلة اجتماعات مع القيادة الأمريكية منذ ٢٠٠٩/١/٢ وحتى قبل أيام من بدء الانسحاب ووضعنا خطة ترتيب إعادة نشر القوات من الداخلية والدفاع وهناك محافظات في الفرات الأوسط والجنوب تسلمت ملفاتها الأمنية خلال الربع الأول من العام الجاري، أي ان (١١) محافظة تسلمت المسؤولية الأمنية بعد ان غادرتها القطعات الأمريكية، وبعد ٣٠ حزيران سنشاهد بعض الأمريكان في الشارع العراقي وهؤلاء يمثلون مستشاري التدريب والدعم اللوجستي تم الاتفاق معهم على وضع لوحات خلف عجلاتهم تنبئ المواطن بأنهم مستشارون وليس عبارة (ابتعد عن السيارة ١٠٠ متر) وأي تدخل غير مسموح به بعد أن افتتح في وزارة الدفاع مكتب تنسيق مشترك يضم قادة القوات البرية العراقية وضباطاً من وزارة الداخلية سيكونون هم المسيطرين داخل المدن العراقية على مجريات العمليات مستقبلاً.

الاعلام المستقل

ثم فتح باب المناقشة وطرح الأسئلة والمداخلات بعد أن عرض فيلم عن ردود أفعال المواطنين بعد انسحاب القوات الأمريكية من المدن والقصبات العراقية.

وفي معرض رده على سؤال بخصوص علاقة الأجهزة الأمنية بوسائل الإعلام والإعلاميين ومحاولة بعض منتسبي الوزارة منعهم من التصوير وإجراء بعض التحقيقات الصحفية بشأن حوادث الأعمال الإرهابية والتفجيرات وصعوبة الاتصال الهاتفي مع القيادات الأمنية قال:

- منع الإعلامي من أداء مهامه الإعلامية إجراء خارج الأطر القانونية وأية جهة تعيق وتعرقل حركة وانتقال الإعلامي هي مخالفة للقانون والدستور، ونحن في وزارة الداخلية ندرك هذا الأمر ونحن مسؤولون عنه، لا أحد يقيد حركة الإعلاميين سواء من قيادة عمليات بغداد أو من غيرها، وستصدر تعليمات مشددة بخصوص هذا الموضوع لأن الإعلامي حر في تنقلاته ويصور بكامرته أي مكان يشاء حتى في توقيتات حظر التجوال.

- اما موضوع الرد على الهاتف فلدي (٢٤٠٠) رقم خزنتها في هاتفي النقال ولا أتذكر بأني لم أرد على من طلبني هاتفياً الا حينما أكون في اجتماع عمل.

×خلال المناقشات التي جرت في مجلس النواب بشأن إغلاق محال بيع المشروبات الكحولية القصد منه الترويج للمخدرات الوافدة من إيران وأنا عشت في ليبيا لمدة طويلة وهي معروفة بحظرها للمشروبات الكحولية وبسبب هذا الحظر انتشرت فيها المخدرات بشكل لافت للنظر حتى بين الأطفال، ووزارة الداخلية أمام مهمة قانونية ودستورية للمطالبة بسن قانون يسمح بتعاطي المشروبات الكحولية في أماكن محددة بعينها وبأعمار معينة، وهذا ما معمول به في كل دول العالم تفادياً لوقوع الشباب في براثن المتاجرين بالمخدرات.

-قانون الوزارة ما يزال يتنقل بين أروقة مجلس النواب فما بالك بمثل هكذا قانون؟

× متى يتم سحب قطعات الجيش العراقي من الشارع؟

- انسحاب الجيش هو المرحلة الثانية في خطة الانسحاب، وبموجب الدستور، نحن بدأنا العمل بهذه الخطة، وضبطنا الحدود مع سوريا في المناطق الخلفية والحاكمة، ومسؤولية وزارة الداخلية هي حماية كل المدن العراقية وجميع الجوانب الجنائية ، والتعاطي مع مؤسسات الوزارة الاختصاصية وممارسة دورها على كل التراب العراقي بما فيه اقليم كردستان، اذ تم الاتفاق مع المسؤولين فيه على توحيد الجهود، وكانوا متعاونين جداً وهناك لجان تعمل على توحيد قضايا المرور والدفاع المدني والمحاكم، ولدينا هناك محكمة تابعة للوزارة لتدارس الاجراءات القضائية والقوانين ، فضلاً عن ذلك اسسنا لقاعدة معلومات متكاملة والامكانات متوفرة للتنفيذ وبموجب الدستور فان الجيش العراقي لايدخل المدن، ولهذا تم تأسيس مؤسسة باسم الشرطة الوطنية الاتحادية، هي اكبر من الشرطة في التسليح وأدنى من الجيش ، تمتلك اسلحة تساعدها على ضبط اية مدينة والان في كل محافظة هناك شرطة وطنية بمستوى لواء، ونشرنا خمس قيادات من القوات الخاصة، واحدة في الجنوب، واخرى في الفرات الاوسط، وثالثة في محافظة ديالى، ورابعة في صلاح الدين والخامسة في الموصل، والمقر الرئيس في بغداد وهي تمثل وسائل دعم واسناد للعمليات الخاصة والمحدودة ، لانريد ان نثير الرعب من خلال القطعات الضخمة ، ونشعر المواطن بان هناك مشكلة امنية خطيرة، لاننا اسسنا لمنظومة استخباراتية كبيرة جداً من شأنها ان تسهم في رصد الجريمة، فيها عشرات الالاف من مصادر المعلومات ، ونسعى في المرحلة الثانية الى خفض الوجود المسلح داخل المدن واخلاء الشوارع من الاسلحة الثقيلة والمظاهر المسلحة فضلاً عن انه يحظى بتغطية امنية شاملة وبوسائل وامكانات السيطرة على معلومات الشارع ومراقبتها من خلال التغذية العسكرية المستمرة ، حدودنا مع سوريا بطول ٦٠٨ كم، حفرنا فيها خندقاً طوله ٢٢٠ كم وبعمق ٣ امتار ، وبعرض ٢,٥ متر مغطى بوسائل مراقبة فعالة، وما تبقى منها مغطى بالنيران والنظر ولمسافة ١,٥ كم اما المناطق الحاكمة والخلفية فيمكن التسلل عبرها بوسائل عديدة، وهذا امر مقبول في كل دول العالم. المناطق الخلفية وعقد المواصلات هي الان تحت سيطرة امن وزارة الداخلية، وكان هذا جهداً مضافاً للاخوة في شرطة محافظة الانبار، بعد ان تم تعزيز قدراتهم من خلال دعمهم بافواج الطوارئ وادخلناهم في معسكرات تدريب خاصة مع لواءين من الشرطة الوطنية ، لان مساحتها بحجم ربع مساحة ايران، وتحدها ثلاث دول مجاورة هي سوريا والاردن والمملكة العربية السعودية، مشكلة الحدود بدأت بالتراجع ومستوياتها تنخفض ، ونسبة التسلل لاتشكل الان سوى ٧٪ اذ لا يمكن القضاء على التسلل، ، حتى في الدول المتقدمة ، لأن هذا الموضوع تتحكم فيه الطبيعة الجغرافية لكل بلد، والمثال القائم الان هو حدودنا مع سورياً ، اذ تتوافر على ممرات مائية، ومناطق جبلية ، وصحارى تنعدم فيها الحياة البشرية ويصعب على بعض المخلوقات العيش فيها، فكيف بالانسان؟ بعض هذه المناطق تساعد على التسلل والتهريب، ومع هذا فقد نفذنا فيها عمليات انزال ولاول مرة في تاريخ العراق، تصل قوات عراقية لأرض صحراوية وعرة جداً وباشراف "حسين العوادي" ومناطق تقع جنوب البعاج التي تتصل بطريق يبعث على الخوف والرهبة، وخال من أي مظهر من مظاهر الحياة والقينا القبض على (٥٧) ارهابياً كانوا يعيشون في كهوف ، بعضهم لم يستحم لمدة شهرين، وفي هذا المكان النائي عثرنا على مخابئ للاسلحة.

وفي معرض رده على سؤال يتعلق بالمعتقلين في معتقلي "بوكا" و"كروبر" قال : وزارة الداخلية لم تعلن عن تسلمها للمعتقلين في ذينك المعتقلين ، والسبب هو ان جميع السجون والمعتقلات تخضع لسيطرة وزارة العدل، اما في وزارة الداخلية ، فهناك مراكز احتجاز مؤقت فقط، وفي هذه المراكز غير مسموح باحتجاز المواطن لمدة طويلة، بل تحال القضايا بعد التحقيق الى المحاكم المختصة، وبعض الملفات تحتاج الى تدوين افادة الشهود وشهود الدفاع ، وافادة المتهم واستمارة التشريح وكشف دلالة وافادة المدعين بالحق الشخصي وعند اكتمال الاضبارة ترسل مباشرة الى المحكمة ذات الاختصاص وعند ذاك يتم تسليم السجين الى وزارة العدل، مهمتنا تنحصر في المساعدة في تهيئة واكمال الاوراق التحقيقية كوننا نمثل جهة ضبط وهو تخويل من مجلس القضاء الاعلى لوزارة الداخلية ان نقوم بهذا الدور، اما موضوع الـ (١١) الف سجين انا لم اقل باننا تسلمنا هذا العدد من المعتقلين وقد فهم الاعلان خطأ لان هؤلاء تم تحويلهم الى معتقل "كروبر" ونحن نتسلم ما بين ١٠٠٠ -١٥٠٠ كل سبعين يوماً ، ونقوم بتدقيق ملفاتهم مع الاخوة في الاجهزة الامنية ومجلس القضاء الاعلى ووزارتي العدل والداخلية، هذا التدقيق يستغرق قرابة سبعين يوماً، اما ما تبقى من مجموع الـ ١٦ الف معتقل يبلغ عديدهم الان ١١ الف معتقل ، اما الاخرون فقد حسمت ملفاتهم وهم بحدود خمسة الاف معتقل.

عبد الكريم خلف في ورشة (نحاور)

جانب من الحضور